

أشادوا بما كشفته **الصباح بشأن تعليق لوحة بنصف مليار دولار وأكدوا أنها جريمة خطيرة تكشف استغلال النفوذ في مؤسسات الدولة**

قانونيون: سيناريو سرقة المال العام يتكرر.. ومن أمن العقوبة أساء الأدب

كاتب ياسر عبد القوي

من أمن العقوبة أساء الأدب... بهذه الكلمات فتح عدد من القانونيين النار على من تسول له نفسه التعدي على المال وحقوق الدولة، مطالبين الحكومة والمؤسسات الرقابية عدم التهاون والسكوت حيال ذلك وتطبيق أقصى العقوبات لردع هؤلاء. وكانت إحدى الجهات قامت بتعليق لوحة على باب مؤسسة تعليمية بمبلغ قيمته نصف مليار دولار، الأمر الذي أثار غضب عدد من المهتمين بالشأن العام للبلاد بخطورة ما يحدث من استمرار لمسلسل التعدي على المال العام.

واجمع القانونيين على ضرورة المحافظة على المال العام وتغليظ العقوبة على من يستغلون نفوذهم لتزوير العمليات من أجل التكسب الشخصي، مؤكدين أن التعدي على المال العام وممتلكاته هو اعتداء على حقوق المجتمع كله وأن حمايته مسؤولية المجتمع والمؤسسات الحكومية والجهات الرقابية. وقالوا كلنا اليوم بحاجة إلى التكاثر لكي نتصدي لهذه الظاهرة التي تتسلل شيئاً فشيئاً إلى مجتمعنا قبل أن تتغول وتتحوّل إلى شبح يخيم على كل معالم دولة المؤسسات.

في البداية يقول عضو اتحاد المحامين الدولي رئيس نقابة المحامين الكويتية خالد الكندري يجب أن يقدم المعتدين على المال إلى المحاكم الجنائية وأن يحظو بمحاكمة عادلة وتطبيق أقصى عقوبة للمعتدين على حقوق الدولة.

ورأى الكندري أنه لم ير مسؤولاً في الدولة صدر عليه حكم وقام بإعادة المبالغ المالية التي تم اختلاسها، مبيّناً ان سبب ذلك ضعف في تطبيق القوانين بشكل حازم ومفعل. وقال الكندري للحد من تلك الجرائم يجب ان تكون هناك محاكمات على أعلى مستوى من التحقيقات لأن ذلك يهدد أمن وسلامة العامة ومصحتها ويعرضها للخطر.

وفي السياق ذاته قالت محامية الدولة في القوى والتشريع نجلاء النقي ان سبب تضاعف جرائم التعدي على المال العام هو تنفيذ القوانين وتطبيقها على الجميع وليس ضعفها، مبيّنة



حوراء الحبيب



نجلاء النقي



خالد الكندري

■ **الكندري:** ■ **النقي: المحسوبة يجب تطبيق أحد أركان زيادة أقصى عقوبة على الكوارث والحل المتعدين على بتطبيق مسطرة حقوق الدولة القانون على الجميع**

أن الوسطة والمحسوبة أحد الأركان الأساسية في كثرة تلك الكوارث. ورات النقي في أن الحل يتمثل في تطبيق مسطرة القانون على الجميع مهما كانت مواقع العمل. من جهة، أوضح رئيس جمعية المحامين السابق المحامي عمر العيسى أن التعدي على المال العام جريمة مكتملة الأركان، مبيّناً أنه باعتقاد البعض أن هذا حق مكتسب لهم وفي الأساس دون وجه حق يعتدون على المال العام وممتلكات الدولة.

بهدف التسهيل على المتنافسين وإنجاح العملية الانتخابية

البلدية تطور نظاماً آلياً لإصدار تراخيص المقرات الانتخابية لمرشي «أمة 2013»

قالت بلدية الكويت انها طورت نظاماً آلياً يعني بإصدار تراخيص المقرات الانتخابية المؤقتة للمرشحين الى انتخابات «أمة 2013» وذلك ضمن الجهود المبذولة من مختلف الجهات المعنية والرامية الى إنجاح العملية الانتخابية.

وأضاف مدير إدارة مركز المعلومات في البلدية المهندس طارق المدني في تصريح صحافي أمس انه يتم تلقي الطلبات بهذا الشأن في أفرع البلدية ليقوم الموظف المختص بتحديد الموقع على خرائط الرقمية وفق الاشتراطات التنظيمية وبأولوية التقدم وتسجيل بيانات المرشح

■ **تقديم الطلبات في أفرع البلدية ليقوم الموظف المختص بتحديد الموقع على خرائط الرقمية**

في النظام لإصدار رخصة رقمية وطباعتها. وأوضح المدني ان النظام من شأنه ميكة اجراءات اصدار التراخيص ورفع كفاءة فرق العمل بالمحافظات الست مشيراً

في موازاة ذلك الى أن موقع البلدية الالكتروني على الانترنت يتيح للمواطن البحث عن مواقع المقرات الانتخابية للمرشحين من خلال دليل الكويت الالكتروني مع امكانية البحث باستخدام

حددت آلية جمع التبرعات في المساجد خلال شهر رمضان المبارك «الأوقاف» تسمح بجمع التبرعات عبر الاستقطاعات البنكية فقط

أصدرت وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية تعميماً بشأن جمع التبرعات في المساجد خلال شهر رمضان المبارك وفق آلية محددة بالاتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبحسب جدول زمني لكل جهة وبالإستقطاع البنكي فقط.

وقال وكيل الوزارة المساعد لشؤون المساجد وليد عيسى الشعبي في تصريح صحافي أمس أنه بمقتضى التعميم يسمح بجمع التبرعات عبر الاستقطاعات البنكية فقط كما يسمح امام المسجد لمندوب الجهة المصرح لها بجمع التبرعات لقاء كلمة تعريفية لبعض أعمال الجمعية أو الجهة التي يمثلها الثلاث دقائق تتضمن حث المصلين على فعل الخير وبذل الصدقات.

وأضاف الشعبي أن التعميم يؤكد ضرورة اخطار إمام المسجد بزيارة لجنة جمع التبرعات من قبل جامع التبرعات المفوض من الجهة المستفيدة وأن تقوم كل جمعية أو جهة بوضع اعلانات محمولة ومستقلة عند مدخل المسجد بمحاذاة الجدار الخلفي لئلا تشغل المصلين عن أداء صلاتهم في خشوع.

■ **إخطار إمام المسجد بزيارة لجنة جمع التبرعات ووضع إعلانات محمولة ومستقلة عند مدخل المسجد**

وأوضح ان التعميم منع منعا باتا جامع التبرعات النقدية من قبل مندوبي اللجان الخيرية والجهات المصرح لها بجمع التبرعات وفي حالة المخالفة تخطر الجمعية الخيرية التابع لها المندوب والممثل لها بهذه المخالفة مع سحب التصريح الممنوح للجنة عن طريق ادارات المساجد بالتنسيق مع وزارة الشؤون. وذكر أنه على جامع التبرعات ابراز هويته المعتمدة والساري مفعولها أثناء فترة تواجده في المسجد ولا يحق لامام المسجد منع

الجمعيات والهيات المصرح لها من ممارسة عملها في جمع التبرعات بالمسجد الا في حالة مخالفتها للجدول المعلن والتعليمات الصادرة بهذا الشأن.

وبين أن التعميم تم توزيعه على ادارات المساجد بالمحافظات التي ستوزعه بدورها على العاملين في المساجد وحثهم على الالتزام بتنفيذ القواعد والتعليمات الواردة فيه بشأن عملية جمع التبرعات وعدم الخروج عنها أو الاستثناء فيها فضلا عن كيفية التصرف في حال مخالفة القواعد والنظم المعمول بها. وقال الشعبي ان الالتزام بالقواعد المنفق عليها من شأنه إنجاز هذا العمل الخيري على الوجه الاكمل والامثل الذي يليق بغايته النبيلة وأهدافه السامية ولئلا تخرج المساجد عن أداء رسالتها ومسارها الصحيح في حالة المخالفة أو الاستثناء.

وطالب المصلين في حال وجود أي مخالفات للقواعد والنظم المعمول بها والأنف ذكرها المبادرة الى الاتصال بإدارة الجمعيات الخيرية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتعامل مع تلك المخالفات.

الهزيم حملات تفتيشية مكثفة مع حلول رمضان والانتخابات

أكدت بلدية الكويت أنها ماضية في جولاتها وحملاتها التفتيشية المكثفة في مختلف مناطق البلاد ضمن المجالات المتعلقة بعملها من اغذية ونظافة وإعلانات وما شابه وفي اطار استعداداتها الموائية لحلول شهر رمضان المبارك وانتخابات مجلس الأمة «27 الجاري».

وقال مدير فرع بلدية محافظة الفروانية أحمد الهزيم لـ«كونا» أمس أن مراقبة المحلات والإعلانات التابعة لإدارة تدقيق ومتابعة الخدمات البلدية نفذت جولات تفتيش بمنطقتي الفروانية والضبيج أسفرت عن تحرير 47 مخالفة إعلانات موزعة على عدم تجديد ترخيص وانتهاء ترخيص اعلان وعدم وجود ترخيص اعلان.

وأضاف الهزيم أنه تمت خلال تلك الجولات إزالة 131 إعلاناً من الشوارع والميادين داعياً الجمهور الى عدم وضع اعلانات مخالفة من شأنها تشويه المنظر الحضاري في البلاد.



محمد بوزير



عمر العيسى

■ **العيسى:** ■ **بوزير: التشريعات تكثيف الرقابة على لا تكفي وحدها جميع المؤسسات ..ولابد من ترسيخ الحكومية للحد من ثقافة الحفاظ على الظواهر الإجرامية المال العام وتنميته**

وطالب بضرورة تكثيف الرقابة الإدارية والمالية على كافة المؤسسات الحكومية للحد من تلك الظواهر الإجرامية في المجتمع الكويتي، مناشدا الجهات الرقابية بسرعة التحقيق والبت في مثل هذه التجاوزات وعدم التهاون بجانب الالتزام بالتطبيق الحرفي للقوانين المالية والمحاسبية. وفي السياق ذاته قالت المحامية حوراء الحبيب لإشك ان جرائم التعدي على المال العام تزداد بمعدلات كبيرة نظراً للانفتاح على الثقافات المختلفة والتهاون في ضبط المتهمين ومحاسبتهم، كما أن

الفساد الإداري وعدم وجود مراقبين اكفاء في المناصب القيادية. وأضافت أنه من أمن العقوبة...أساء الأدب، وبالتالي يجب أولاً وضع أساس الأول وهو محاربة الفساد الإداري ثم تفعيل دور الجهات المختصة في مباشرة تحريات ضبط كل من يتعدى على المال العام وتشديد العقوبة عليهم.

وأضافت تشديد ضرورة نشر الوعي القانوني للابلاغ عن جرائم المال واللجوء للسلطات المختصة في التصدي لمثل هذه الجرائم والعمل على التوعية بمخاطر تلك الجرائم وعواقبها عبر وسائل الاعلام المختلفة لتصل الى اكبر شريحة ممكنة من فئات المجتمع.

من جانبه، كشف استاذ القانون الجنائي بجامعة الكويت محمد عبد الرحمن بوزير أن جريمة الإعتداء على المال العام من أخطر وأصعب الجرائم التي يتعرض لها كيان الدولة وهي تأخذ صورا متعددة منها «السرقة وخيانة الأمانة والرشوة والتهرب من الرسوم» وغيرها من الإلتزامات والواجبات التي يجعل المتعدي على المال العام على عدم ادائها بصورة كاملة او منقوصة وهي بمجملها تمثل احد الاركان الاساسية التي تعيش في اجواء الفساد الإداري والمالي التي تعاني منه بعض الدول، واستطاعت دولة الكويت بموجب قانون حماية الأموال العامة 1993 تحصين هذا المال بتشريعات

أقل ما يوصف عنه أنه صارم وشديد حيث نص على عقوبات صارمة وادرج مجموعة اساليب وأنشطة ضمن نطاق التجريم بالإضافة الى عدم تطبيق بعض القواعد استثناء على القواعد العامة كعدم سقوط دعاوى المال العام بالتقادم، هذا من الناحية التشريعية.

ومضى بوزير يسرد أسباب تقشي ظاهرة الاعتداء علي المال العام يعود الي ثقافة عدم المحافظة على المال العام صعودا الي ثقافة المشاركة في المال العام والقائم عليها لا يفرق سواء بطريق مشروع او غير مشروع، فلابد من شحذ الهمم نحو ترسيخ ثقافة الحفاظ علي المال العام وتنميته وتطويره ولا تكتفي بالتشريعات لانها لا تأتي ثمارا لوحدها.

دولة الكويت

وزارة الإعلام

2013

إعلان صادر عن وزارة الإعلام

دعوة السادة المرشحين لعرض برامجهم الانتخابية في تلفزيون وإذاعة دولة الكويت

إنطلاقاً من دورها المسؤول في خدمة القضايا الوطنية.. وإيماناً منها بالدور الحيوي الذي تلعبه وسائل الإعلام في إظهار الصورة الحقيقية للديموقراطية الكويتية.. تعلن وزارة الإعلام عن تلقي طلبات المرشحين لانتخابات مجلس الأمة 2013 لعرض برامجهم الانتخابية من خلال تلفزيون دولة الكويت في مدة زمنية متساوية يستطيعون من خلالها عرض وجهات نظرهم وأرائهم التي يرغبون في إيصالها لناخبيهم دون مقابل مادي، وذلك في بادرة من وزارة الإعلام تهدف من خلالها إلى التأكيد على أهمية الرسالة التي يحملها الإعلام الكويتي في نشر التوعية الوطنية.

والوزارة إذ تؤكد حرصها على توعية الناخب بما له من حقوق وما عليه من واجبات من خلال خلق تواصل مباشر مع المواطنين... فإنها تهيب بجميع المرشحين استثمار هذا الحدث الديموقراطي في تأصيل الروح الوطنية وإبراز الصورة الديموقراطية المشرقة لدولة الكويت.

فعلى السادة المرشحين الراغبين في عرض برامجهم الانتخابية من خلال وسائل الإعلام الرسمية المبادرة بالاتصال والتسجيل على الأرقام التالية :

تليفون : 22425257 فاكس : 22457036 خلال أوقات الدوام الرسمي.

أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي :

الاي ميل : Omah2013.kuw@gmail.com

تويتر : @Omah2013kuw

يوتيوب : www.youtube.com/Omah2013kuw

انستقرام : @Omah2013kuw

علماً بأن موعد تسجيل البرامج الانتخابية سيكون خلال الفترة من 2013/7/7 إلى 2013/7/17 مصطحبين معهم ما يفيد بقيدهم بسجل المرشحين بإدارة الانتخابات علماً بأن المدة الزمنية المتاحة لكل مرشح (3 دقائق).

سانلين الله عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه خير كويتنا الحبيبة وأهلها الأوفياء.